



إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

الدكتورة : علاق جميلة

أستاذة محاضرة "ب" كلية العلوم السياسية ، جامعة صالح بونيدير قسنطينة 03 ، الجزائر .

Abstract:

Security sector reform has emerged as a key concept and humanitarian issue , this includes duly appointed civil authorities responsible for management and control of the security forces , according to widening and deepening of the concept of security , from system; security to state and human security.

The essence of SSR (Security sector reform) focused on deepening choices of states to governance economic , social and political development , in aims to built culture of peace at series of a specific post-conflict settings where maghrebian region faced major events and transformation according to the "arabe spring" , which began to democratizes their SSR with constitutional and institutional acts .

. Key words : Security sector reform , governance , democratic adaptation , arabe spring , the Maghreb

ملخص:

يقتررب مفهوم إصلاح القطاع الأمني محليا و عالميا لأن يصبح طموحا و شاغلا إنسانيا ، باعتباره يسعى لتعزيز ديمقراطية الأجهزة الأمنية و ضمان احتكامها لمنطق دولة القانون والمؤسسات ، تماشيا وتحول الهواجس و الانشغالات الأمنية من أمن النظام (أمن الحاكم و حاشيته) إلى أمن الدولة والفرد/الإنسان ، تحت مسمى "الأمن الإنساني" في ظل الانكشاف الأمني متعدد الأبعاد.

يقوم مغزى الإصلاح على توسيع قدرات و خيارات الدول من خلال ترشيد عملية التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ، بهدف بناء السلام وتعزيز ثقافته في واقع ما بعد الصراعات كما في المجتمعات التي تشهد تحولات انتقالية من النظام المغلق على المفتوح حال ما تشهده المنطقة المغاربية ، التي لم تكن بمنأى عن عدوى رياح الربيع العربي من جهة ، و تداعيات السعي لتبني إصلاحات دستورية ومؤسسية لحكومة أجهزتها الأمنية و استرداد الثقة بينها و بين جموع المواطنين .

الكلمات المفتاحية : إصلاح القطاع الأمني ، ترشيد الحكم ، التكيف الديمقراطي ، الربيع العربي ، الفضاء المغاربي.

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

ضرورات عملية الإصلاح و مختلف فروع لاختبار المعطى في دول الربيع المغاربي (تونس وليبيا) ، ثم في الجزائر ، المغرب وموريتانيا كخطوة تكتيكية لتكيف ديمقراطي قد يجنبها ربيعاً مماثلاً لما حدث في جاراتها الشرقية .

1- ماهية إصلاح/القطاع الأمني

اكتسى موضوع إصلاح القطاع الأمني (Security Sector Reform) منذ نهاية تسعينات القرن الماضي أهمية بالغة نظراً للتركيز الغربي و الدولي عليه ، من خلال مختلف برامج الأمم المتحدة لاسيما في الدول التي خرجت لتوها من صراعات ، أو تعيش المرحلة الانتقالية ، إذ يأتي في مناخ سياسي واقتصادي غير مشجع ، و في سياق لا أمن إقليمي حاد⁽¹⁾ .

رغم حداثة المصطلح نسبياً ، غير أن الكثير من التجمعات الدولية الآن تتبناه كأجندة⁽²⁾ وبرنامج عمل في إطار تقديم المساعدات الدولية للدول المأزومة ، في إشارة إلى دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، مثل برنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، علاوة على الحكومتين البريطانية و الأمريكية ، التي كانتا من أوائل من تبني برامج إصلاح القطاع الأمني⁽³⁾ .

لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر طرح كمقاربة إقليمية لا تعني دولة بعينها بل مجموع دول ضمن حيز جغرافي قد يتسع أو يضيق ، تحديداً في الفضاء الأوروبي والبلقاني و غرب إفريقيا والشرق الأوسط⁽⁴⁾ ، حيث ارتبط بتحويلات الأجندة الأمنية من الانشغالات العسكرية الإستراتيجية إلى المخاطر السياسية ، الاقتصادية ، المجتمعية والبيئية .

من منظور التحولات التي أفرزها واقع العولمة و مجتمع المعلومات اعتبر إصلاح القطاع الأمني أداة إصلاحية لترشيد السياسات و ربطها بمتطلبات العملية الديمقراطية خاصة في المجتمعات التي خرجت لتوها من صراعات ، أو تلك التي تخوض غمار عملية انتقالية ، فالتيارات السياسية الداعية إلى تعزيز الديمقراطية إلى تبني مفهوم ترشيد الحكم بما فيها حوكمة القطاع الأمني بشكل يحقق تحديثاً و حداثة في الآن عينه ، للخروج من عهود السطوة/القبضة الحديدية التي أفرزت تشوها لها في العديد من مناطق العالم ، و القدرة على رفع تحديات الإصلاح السياسي و بناء السلم والاستقرار الاجتماعيين .

و يمثل ذات القطاع العنوان الأبرز لتحديات المنطقة المغربية الراهنة ، الذي يصطدم بعقبات تشريعية مؤسسية و أهواء النخب المحافظة النافذة في الحكم ، فالنخب التسلطية عسكرية كانت أم مدنية تدرك أن نهايتها كنخب سياسية يعني نهايتها كنخب اجتماعية .

وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية : ما هي تحديات إصلاح القطاع الأمني المغربي ، وهل الإجراءات التحسينية المتخذة في دول الربيع المغاربي (تونس و ليبيا) و غيرها في مستوى متطلبات العملية للتأسيس لنظام الجودة السياسية ، أم أنها مجرد تكتيكات للتكيف الديمقراطي الذي لم يفرز إلا إصلاحاً شكلياً؟

و في محاولة لتفكيك الطرح الذي تضمنته الإشكالية نبني الفرضية التالية لتكون طرحة مركزياً للبحث و محكاً له : بات جلياً أن تحقيق السلم الاجتماعي ثم الأمن و الأمان قد يغدو مستحيلاً من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون ، و تقوم فاعليته على الالتزام بالشفافية ، المحاسبة والمسؤولية .

و سنحاول فيما يلي الوقوف على مجموعة من العناصر نحلل من خلالها تحديات إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية ، بدأ بالوقوف على ماهيته ، متطلبات و

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي
 يغدو مستحيلا من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون ، و تقوم فاعليته على الالتزام بالشفافية ، المحاسبية والمسؤولية⁽²⁾ ، إذ لا تنفصل مسارات تحكيم القطاع الأمني عن المفهوم الشامل للديمقراطية و ترشيد الحكم ، يمكنك الأخذ ببعض أوجهه ورفض الآخر ، الذي قد لا يتماشى ومصالح الأطراف النافذة ، بل الإصلاح سلسلة مترابطة الحلقات .
 ومن بين المحاور التي يركز عليها إصلاح القطاع الأمني⁽³⁾ :

- تبني ترسانة تشريعية واضحة ، حيث تكون العملية جزء أساسيا من بناء المؤسسات في الديمقراطيات الناشئة أو تلك التي تشهد عملية انتقال و تحول .
 - تعزيز الرقابة الديمقراطية على الأجهزة الأمنية التي تمس مستحقاتها من الميزانية وإخضاعها لإجراءات محاسبية صارمة .
 - الإشراف على عملية التكوين و التدريب لبعث احترافية جديدة تواكب التحديات التي باتت مطروحة على عاتقها ، خاصة مع تفجيرة جهة الإرهاب و الجريمة المنظمة .
- و يمكن الحديث عن ثلاث نماذج تدفع باتجاه إصلاح القطاع الأمني على الصعيد العالمي⁽⁴⁾ كما يوضحها الجدول فيما يأتي مباشرة :

- 1- في الدول النامية لتحقيق انتقال سلس و فعال من التخلف إلى تحقيق تنمية مستدامة .
- 2- في إطار عملية التحول من النظام التسلطي نحو الديمقراطية ، من خلال تطوير الجهاز الأمني ليكون داعما للعملية الانتقالية .

و يمكن وصف إصلاح القطاع الأمني بأنه تحول للنظام الأمني -يشمل جميع مؤسساته وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها و أهدافها- بحيث تتم إدارته و تشغيله على نحو أكثر اتساقا مع معايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد ، مما يساهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء⁽¹⁾ ، يكتسي أبعادا إقليمية و أخرى عبر إقليمية ، حيث جل الدول هي جزء من مركب أمني إقليمي ، كما أن أغلب التحديات هي عابرة للحدود و لا يمكن مواجهتها بإمكانيات وطنية فحسب .

و تتأصل جزء من فلسفة إصلاح القطاع الأمني في مفهوم "الأمن الإنساني" ، ليصبح الهدف الرئيسي للجهاز هو تأمين المواطن الفرد ، حيث يبدأ الإصلاح في معظم الحالات بتقييم أداء قطاع الأمن ومراجعة السياسة الأمنية في الدولة المعنية ، بما يتيح عقد مقارنة بين الاحتياجات الأمنية التي ينشدها المواطنين مع الإمكانيات الأمنية المتوفرة للدولة ، وتتناقض هذه الفكرة بوضوح مع دور أجهزة الأمن قبل الانتفاضات ، حيث كان التهديد اليومي المحلي للمواطنين الملتزمين بالقانون هو دأب أجهزة أمن بن علي ومبارك والقذافي.

و في صورتها المثالية ، يجب أن تشمل عملية الإصلاح جميع أفرع قطاع الأمن بدءا من القوات المسلحة ، مروراً بقوات الأمن و الاستخبارات الداخلية و الخارجية ، وصولاً إلى مصلحة الجمارك وقوات حرس الحدود والقوات شبه العسكرية النظامية منها و غير النظامية .

فهو مدخل إصلاح ضروري ، رغم أن واقع الحال في تجارب كثيرة أثبت أن عملية الإصلاح الأمني شأنها شأن الديمقراطية و التنمية الاقتصادية تخلو من مقارنة أو مجموعة حلول شاملة ، بل هي مجرد خارطة طريق أو برنامج عمل يحاول الاسترشاد بالتجارب العالمية ، مع مراعاة التنوع في الديناميات السياسية والثقافية و قد بات جليا أن تحقيق السلم الاجتماعي ثم الأمن و الأمان قد

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

3- في مرحلة ما بعد الصراعات ، حيث يكون الوضع الأمني حرجا ، ما يفرض الحاجة لبناء الدولة والسلام معا .

ظل التسلطية السياسية التي تعيشها الدول المغربية برمتها يمثل ضربا من التخبط السياسي ، غير أن ما لا شك فيه أنه لا انتقال ديمقراطي حقيقي دون إصلاح القطاع الأمني ، ولا معنى لهذا الأخير في سياق تسلطي ، وقد اعتبرنا أن العملية هي جزء من كل هو الانتقال الديمقراطي ، وأن النظم التسلطية سرعان ما تحمل بذور فنائها بمجرد الاتجاه لإصلاح أو إعادة هيكلة أوداتها القمعية (المنظومة الأمنية) .

2- أركان إصلاح القطاع الأمني

يمس الإصلاح مختلف أقسام أو أجهزة المؤسسة العسكرية ، على نحو يخلق مزيدا من الثقة بينها وبين المواطن و تهذيب النظرة التي هيمنت لعقود على المؤسسة العسكرية التي تعيد للأذهان عهد الرهبة والسطوة التسلطية التي كرسها النظم الأحادية على امتداد عقود من الزمن ، و تشير الأدبيات إلى أن العملية تمس ثلاثة فروع هي على النحو التالي :

أولا : إصلاح جهاز الشرطة من خلال ترميم العلاقة بينها وبين المواطن ، ونقلها من لعب دور وكيل التسلطية السياسية إلى الوقوف في الخطوط الأمامية للحكم الديمقراطي بتفاعلية مع متطلبات المواطنين واستجابة لضرورات التغيير المؤسساتي التي تنشده المشاركة ، الشفافية والمحاسبة .

و للشرطة وظائف متعددة ، منها ما هو أمني و منها ما هو اجتماعي ، مع الحفاظ على الوظائف التقليدية ، جدواها ضبط الأمن و النظام العام و حفظ الآداب ، تعتمد فاعليتها ليس على الكفاءة المهنية لأفرادها ، إنما لمساندة المجتمع ضمن ما بات يعرف بالشرطة الجوية أو المجتمعية ، ببناء جسور للثقة والتعاون بين جهاز الشرطة و جموع المواطنين ، ولا غرابة أن النظم الحديثة تصنف جهاز الشرطة نظاميا ضمن الهيئات المدنية لا العسكرية ،

3- في مرحلة ما بعد الصراعات ، حيث يكون الوضع الأمني حرجا ، ما يفرض الحاجة لبناء الدولة والسلام معا .

الجدول رقم 01 : مضمون مسار إصلاح القطاع

الأمني

واقع ما بعد الصراعات	واقع ما بعد التسلطية	واقع تنموي	
واقع ما بعد الصراعات	واقع ما بعد التسلطية	واقع تنموي	
وضع أمنية حرجة	طبيعة النظام السياسي	مستوى النمو الاقتصادي	السمة المميزة
تحديات الأمن والديمقراطية	تحديات الديمقراطية	تحديات التنمية	المشاكل الرئيسية
بناء السلام/بناء الدولة	الديمقراطية	التنمية	أهم أهداف الإصلاح
الانتقال من العنف المسلح إلى السلم	الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية	الانتقال من التخلف إلى النمو الاقتصادي	مسار الإصلاح العام
التدخل العسكري/دعم الأمم المتحدة لعمليات السلام	الانخراط في مؤسسات تعددية لتفعيل الإصلاح	مساعدة اقتصادية بشرطية سياسية	دور الطرف الخارجي

المصدر : Heiner Hanggi , op.cit , p 05

و لما كان إصلاح القطاع الأمني ضرورة أولى في مرحلة ما بعد الصراع ، تدعيم السلام والأمن ، بات واضحا أنه لا يمكن تنفيذها إلا بطريقة شاملة في إطار الإصلاح الديمقراطي الشامل وربطه بالسياسات العامة الأخرى ، مثل إصلاح العدالة أو ما بات يعرف بمفهوم العدالة الانتقالية في اتجاه للمصالحة مع إرث الماضي و حمولاته ، و تطور العملية السياسية و التنمية الاقتصادية بما يتواءم و عمليات التغيير الديمقراطي الأكبر⁽¹⁾ .

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي
 قد تتبع وزارة الداخلية أو العدل⁽¹⁾ ، إنها فعل اجتماعي تبادلي من خلال اقتراب الشرطة من المواطن ، ثم دفعه للمساهمة بفعالية لتحقيق الأمن ، عن طريق تعاونه الفعال والمباشر مع الجهاز .

ثانيا : ترويض القوات المسلحة لتحسين الإقليم
 ضد أي تهديد خارجي وتجنب أي دور أمني داخلي لقهري شعوبها بما يكفل إنشاء سلطة مدنية عليا فوق القوات المسلحة⁽²⁾ ، فمجرد الانتقال من أمن النظام إلى أمن الدولة سيحدث نقلة نوعية في وظيفة هذا القطاع الأمني ، مراجعة بصفة جذرية العلاقة بين النظام والأجهزة الأمنية أو بين المدني والعسكري .

ثالثا : ينبغي أن يمس الإصلاح الركن الثالث لقطاع الأمن هو جهاز الاستخبارات ، وهو مستوى معقد وحساس ، إذ تكمن المشكلة في خلق توازن بين تحديث القطاع وحدثته من خلال الرفع من كفاءة واحترافية و قدرات الأجهزة الأمنية لتستجيب للمخاطر الجديدة مقابل ضمان عدم انفلاتها من عقاب الرقابة القانونية والمالية .

و مع أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد رفعت من جاهزية القوات العسكرية إفريقيا ، عربيا ومغربيا نتيجة التنسيق الأمني المشترك والدعم الغربي والأمريكي ، غير أن التركيز على الجوانب التقنية يمكن أن ينعكس سلبا على أمن المواطن ، لأن القطاع الأمني المعاصر من حيث التجهيزات والمعدات يجعل منه أكثر انتهاكا لحقوق الإنسان ، مما يعني ضرورة الربط بين الفعالية والمهنية لأداء الوظيفة المتجددة خدمة للوطن والمواطن لا الحاكم وحاشيته⁽³⁾ .

و عليه فإن الحديث عن إصلاح القطاع الأمني ينطبق على إصلاح العدالة واستقلاليتها في سياق تسلطي لأنهما يمثلان أهم أدوات السلطة في الأنظمة غير

3- إصلاح القطاع الأمني ومنطق الرشادة

ضمن السياقات التي طرح ضمنها إصلاح القطاع الأمني نؤكد أن عملية الديمقراطية تمر عبر إصلاح المنظومة الأمنية ، القضائية ونظام العدالة ، ما يفرض الحاجة لصياغة عقد اجتماعي جديد يرمم صدع التفاعلات المجتمعية ويسهم في بناء واستعادة الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم ، كما باتت الأدبيات تتحدث عن إخضاع الجماعات المسلحة التقليدية إلى عملية تحول سياسي من خلال تحفيزها بشكل متزايد على تسييس نفسها والانخراط في نشاطات غير قتالية عبر تبني أجندة سياسية .

و من أنجع السبل لتحديد الميزات الهيكلية للحركات والتنظيمات التي توظف القوة أو العنف المسلح في بيئة الصراعات المسلحة الواسعة ما يلي⁽⁴⁾ :

- تطبيق بعض عناصر التصميمات الشبكية على مؤسسات الدولة الأمنية ، على ضوء تعزيز التعاون المشترك ، وإضفاء الطابع الرسمي على الروابط غير الرسمية .
- تحويل الشبكات الإرهابية اللامركزية الهجينة إلى هياكل بسيطة تنظيميا ، ليتيسر في مرحلة لاحقة محاورتها كما مجآهت .
- إحباط محاولات عسكرية النشاطات السياسية ، نحو السعي لامتلاك قدر من

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

الشرعية ، من خلال الاندماج في العملية السياسية على اختلاف مفاهيمها . ورغم ما يشوب العملية من تعقيدات ، على أن تحول جماعة لا تنتمي إلى دولة/دول بعينها إلى وعاء سياسي قد يشكل عملية مؤلمة ، قد تؤدي إلى انقسامات و اشتداد وتيرة العنف ، إلا أنه ربما يظل السبيل الأمثل لتوسيع الفجوة بين ذوي النزعات المعتدلة ، ممن أمكن تنازلهم عن السلاح والانضمام إلى العملية السياسية و العناصر المتشددة الأكثر تطرفا ، من خلال محاولة عزلهم و قطع الإمدادات المادية واللوجستية عنهم كخطوة لتفكيكهم بمزيج من العمليات العسكرية الخاصة ، ولنا فيما مضت فيه الجزائر مع فتح عهد المصالحة و الحوار الوطني خير مثال على مدى صدقية هذه الأفكار .

هذا الطرح لا يختصر مفهوم العدالة الانتقالية في مفهوم المصالحة ، إنما أحد أوجهها لا أكثر ، فمفهوم العدالة بات مرتبطا بضرورة تحسين الجزاء الظاهر من السلطة السياسية ، وهذا لن يتحقق في غياب عاملين :

● بناء مؤسسات ترمم الشرح بين الدولة و المجتمع ، و تعيد الثقة في كفاءة الأجهزة القضائية التي كانت جزءا من النظام السابق .

● إصلاح العدالة هو منظومة متكاملة بين المصالحة و إنشاء لجنة لتقصي الحقائق ، حيث يمثل تحقيق التوازن بين العدالة و الحاجة إلى السلام و الاستقرار تحديا رئيسيا تواجهه الدول التي تعيش ظروفًا تحويلية أو انتقالية .

فمسألة العدالة الانتقالية ترتبط بالكيفية ، الشروط و الأهداف التي ينطوي عليها أي إصلاح أمني ويمر عبرها ، فهي ليست مجرد إدارة انتقالية ، بل وثيقة الصلة بالسلم الأهلي بما يتضمن الحاجة إلى موازنة بين الرغبة في تطهير مؤسسات الدولة و الحيلولة دون نفاذ الفساد و

1- تعزيز منطق دولة القانون و المؤسسات .

2- ضبط حركية المشروعية السياسية عن طريق

انتخابات تعددية حرة و نزهاء .

3- ضمان أمن الفرد ، حرته و ممتلكاته .

4- أولوية منطق حاجات الإنسان في فلسفة

الخدمة العامة .

4- تكريس الشفافية كآلية للتسيير المؤسسي و

محاسبة الحاكم وفق أطر قانونية ناجعة وفعالة .

رغم ما يبدو من تحول إصلاح القطاع الأمني هو

الآخر إلى ضرورة ديمقراطية يمكن أن تساهم في إنعاش

ثقافة المواطنة المشاركة التي تدعو لها الديمقراطية ،

يكون الإنسان المواطن أهم فواعلها ، منطقتها السلامة و

إنتاج الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، بآليات تتعزز مع

هيكله دستورية و مؤسسات سياسية و إدارية ذات كفاءة

يحميها فضاء مستقل و فعال .

كما يتحول التمكين المجتمعي و السياسي

للفواعل من غير الدولة إلى أمر له ضروراته القصوى ، منها

المجتمع المدني القادر على لعب دور مثمر في خفض

منسوب توتر المشهد السياسي في ظل التجاذبات المصلحية

مختلف الأطراف ، و بات واضحا أن إصلاح الأمن و قطاع

العدالة قد يغدو سلاحا ذا حدين ، إما مطية للقهر و

القمع أو أداة لحفظ الأمن و الاستقرار ، مما يقتضي أولا و

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

- إشاعة الثقافة الديمقراطية والحقوقية .

- كشف الحقيقة وتعويض الضحايا عن مجمل ما حدث من انتهاكات .

و هو ما ذهبت إليه أمانة الأمم المتحدة عهد (كوفي عنان) عند معالجتها سياقات "مجتمعات الصراع و ما بعد الصراع" بتأكيد ترابط العدالة ، السلام و الديمقراطية ، بدعوى معالجة تركة الماضي وكفالة المسألة وتحقيق المصالحة⁽⁴⁾ ، و تبدو المنطقة المغربية أحوج لاستخلاص تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم التي تجاوزت الأربعين بخبراتها .

ففي عرف الأدبيات السياسية ، تمر عملية البناء عبر قناة التعايش و التنافس السلمي بين السلطة الحاكمة و بقية النخب في المجتمع ، بحكم الدور الحاسم الذي تلعبه هذه النخب في الضغط على الطبقة الحاكمة ، بممارسة الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية ، يحترم فيه مبدأ التداول على السلطة ، سواد منطق دولة القانون و احترام حقوق المواطن⁽⁵⁾ ، بينما أكدت المرحلة الانتقالية عدم التوافق بين القوى السياسية الرئيسية حول إصلاح القطاع الأمني و الحوكمة فيه ، وهو القطاع الذي يتكون عادة من قوى الشرطة ومختلف القوات العسكرية وشبه العسكرية و أجهزة الأمن الداخلي والاستخبارات و الجمارك ، وغيرها من الإدارات التي تعمل في الغالب تحت الإشراف المباشر لوزارات الداخلية .

و سنحاول فيما يلي الوقوف على الإصلاحات التي مست القطاع في الدول المغربية : الجزائر ، المغرب الأقصى ، تونس و ليبيا و موريتانيا ، مع تحليل مقتضيات العملية ، شروطها والتحديات التي لازالت تواجهها في ظل تكيفها مع التوجهات الجديدة للسياسات العامة القاضية

قبل كل شيء تعزيز الثقافة الديمقراطية و تكريس إشراف مؤسسات مدنية وبيروقراطيات كفأة و فعالة .

4- واقع القطاع الأمني المغربي

مع أن الربيع العربي انتقل إلى موجة رابعة للديمقراطية ، غير أنه واقعا انتقل من حركة فجرت ثورة إلى لا يقينية سياسية مشوبة بعدم الاستقرار⁽¹⁾ ، بالنظر لما أفرزته من احتقان اجتماعي وسياسي بين النخب الجديدة و تلك التقليدية ، علاوة على استشراف الفساد و نفاذ الجماعات المسلحة بعد دخولها مرحلة من التسليح السريع نتيجة تحول بعض الاحتجاجات إلى حرب أهلية .

فإصلاح القطاع الأمني لا ينفصل عن عملية البناء في واقع ما بعد الصراعات ، فهي أشق الجهود التي يمكن أن تبذل و أكثرها أهمية على الإطلاق ، تنطلق من إرساء أسس مؤسساتية تلعب دورها في تأمين الشرعية اللازمة لممارسة السلطة السياسية في المجتمعات التي فككتها الصراعات الدينية و العرقية⁽²⁾ ، ويسبق هذا كل خطوات البناء الاقتصادي و التنمية .

و إذا كان "الربيع العربي" ثمرة تراكمات دفيئة ومستديمة فمن أهم الإشكالات التي كذف بها للسطح قضايا تدعيم فلسفة المواطنة و صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد يركز على إصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية ، التي تشهد إعادة انبعاث لها مع مفرزاته ، حيث يتجاوز مضمونها النهج القانوني الرسمي أو التقليدي مثل الانتقال من نزاع مسلح إلى حالة السلم و الانتقال الديمقراطي و من انهيار النظام القانوني ، إلى إعادة بنائه بالترافق مع إعادة بناء الدولة من خلال⁽³⁾ :

- الإصلاح المؤسسي و القانوني .

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي
بالحقاق القطاع الأمني بحيز السياسات العادية التي تخضع
لمعايير احترام حقوق الإنسان و الحوكمة الرشيدة لقطاع
الأمن .

أ- واقع القطاع الأمني في تونس و ليبيا في ظل

تحولات الربيع

منذ أضرمت البوعزيزي النار في جسده في مدينة
سيدي بوسعيد التونسية اتقد فتيل احتجاجات اجتماعية
عارمة في أقطار عربية شتى ، سرعان ما تحولت إلى ثورات
شعبية عارمة و بأبعاد سياسية تطالب بإسقاط النظام
من تونس إلى ليبيا ، اليمن و مصر .

أما التجربة التونسية فتكاد تكون فريدة في
استخلاص دور الأجهزة الأمنية في الثورة و بعدها ، ففي
الوقت الذي حاول الرئيس السابق زين العابدين بن علي
الحفاظ على حكمه حتى اللحظة الأخيرة ، فاجأه قائد
الأركان الجنرال رشيد عمار برفض الجيش إطلاق النار على
المتظاهرين و تصفية المعارضين ، و كانت هذه نهاية حكم
بن علي و لكن بداية الجدل حول القطاع الأمني في تونس ،
ونستخلص فيما يلي بعض النقاط عن خصوصية القطاع
:

- منذ اعتلاء بن علي سدة الحكم لجأ إلى
تقليص إمكانات الجيش تيمنا بحكم سابقه
الرئيس الحبيب بورقيبة و إزاحة قاداته بما
قد يصل حد التصفية الجسدية ، و لازالت
حتى الآن حادثة المروحية 2002 التي ذهب
ضحيتها الجنرال عبد العزيز سكيك و عدد
من الضباط السامين محل غموض في
علاقة الرئاسة بالجيش⁽¹⁾ ، فظل بعيدا عن
النشاط السياسي و النأي عن التورط في
الفساد .

- قام حكم بن علي على دعم أجهزة الأمن
الداخلي لتكون ظهيرا للحكم هدفها حماية

- في ظل انقسام الشرطة و أجهزة الأمن
الداخلي أخذ الجيش على عاتقه مهمة
حماية المواطنين و دعم الثورة ، مقابل
تجنب دور سياسي واضح في المرحلة
الانتقالية و ترك المجال للديموقراطيات
المدنية مثل الأحزاب و مؤسسات المجتمع
المدني الاضطلاع بذلك ليعود الجيش إلى
ثكناته .

- تونس من الدول التي اختبرت بعض أوجه
الحريات الاقتصادية و الاجتماعية ،
و امتيازات النشاط الحزبي و المدني في ظل
نظام قانوني محكم بحوالي 1700 قانون
و تعديل يحكم القطاع الأمني ، لكن مازال
غير واضح تفعيلها على أرض الواقع ، رغم
توفيرها أرضية لإصلاحه و الإشراف عليه⁽²⁾ .

لا شك قذفت الثورة التونسية إلى السطح
بحمولات الماضي ، حيث ارتفعت الأصوات بالقضاء على
الفساد ، تكريس الشفافية و إخضاع القطاع الأمني
لإشراف مؤسسات مدنية تضمن نقله من مؤسسة قمعية
تمتقها الجماهير و لا تثق فيها إلى أجهزة تضطلع بأدوارها في
ظل حكم رشيد ، و قد مست خريطة الإصلاح الأجهزة
التالية :

رغم كون القوات المسلحة قوة صغيرة لكنها
منضبطة تحظى باحترام كبير لدى الأوساط الرسمية
والشعبية ، خاصة بعدما ظهر الجنرال عمار من شخصية
مغمورة إلى زعيم وطني رفض تصويب ترسانة مؤسسته
العسكرية صوب المتظاهرين ، و هي ذات المؤسسة التي

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

اتصال الوزارة بالشعب ، التي قدمت في مرحلة لاحقة خطة شاملة لإصلاح القطاع الأمني بالشكل الذي ينقله من نظام قمعي إلى خدمة شرطية أمنية تجابه تحديات الجريمة المعاصرة ، و صياغة الاستراتيجيات الوطنية بإشراك الفواعل المدنية والعسكرية ، رغم أن سلطة الحكومة التي تستمد شرعيتها من الجمعية التأسيسية هي محدودة للغاية في ظل بقاء دعاة مقاومة الإصلاح .

بينما التجربة في ليبيا فقد حرص النظام على ضمان عدم بناء جيش وقوى أمن داخلي قوية وفعالة ، فعمل على تهميشه وتعطيل دوره واستبعاد معسكراته إلى الصحراء تحسبا لأي دور سياسي ، مقابل تعزيز بناء المليشيات والكتائب الأمنية التي ينبغي أن تكون متفوقة عدة وعتادا ، تدريباً وتجهيزاً لحماية النظام والقريبين منه لتنشأ دولة "أمينوقراطية" ، من خلال سطوة أمنية عليا تتحكم بالقرار السياسي ، العسكري ، الاقتصادي ، الثقافي والديني ، فهي ليست دولة بوليسية أو ديكتاتورية أو قمعية ، إنما قد تكون كلها مجتمعة .

وتمثل ليبيا حالة متطرفة للعملية السياسية المحيطة بإصلاح القطاع الأمني ، أما جهاز الشرطة فبناها النظام دون اعتماد قواعد الكفاءة والمهنية العالية ، إنما كان الانتماء مفتوحاً للجميع دون حتى شروط انتقاء⁽³⁾ ما أثر على بناء جهاز هش و فاسد لم يكن قادر على رفع تحديات ضبط النظام والأمن العام ، تحقيق السكينة و حماية المواطنين .

مع انطلاق شرارة الثورة في السابع عشر فبراير سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح وحرب أهلية دامية ، انهارت معها قوى الجيش ، الأمن الداخلي و الأجهزة المخبرية ، فتأسست التنظيمات والمجموعات المسلحة و دخلت القاعدة والحركات الجهادية والمتطرفة مرحلة متقدمة من التسليح السريع بعد انتشار السلاح الليبي الخفيف و الثقيل ، وانتقلت المجموعات المسلحة من

حرص الرئيس السابق بورقيبة و وزير داخلته آنذاك بن علي على كسر شوكتها و ضمان عدم تحولها إلى قوة موازية للحكم خشية محاولات انقلابية كما حدث في دول الجوار ، بحجم إنفاق لا يتجاوز 1,6% (2009)⁽¹⁾ من إجمالي الناتج المحلي بالشكل الذي يسمح بأداء الحد الأدنى من المهام و تلافي أية إمكانية للعب أدوار سياسية .

في الوقت الذي يضطلع فيه الجيش الآن بمهمة حفظ سلام داخلية ، فهو لا يخشى نطاق الإصلاح ، بقدر إدراكه تعقيد مهمة التأقلم مع نظام الحكم الديمقراطي بالانفتاح على القطاعات السياسية والاجتماعية المختلفة والإشراف البرلماني على النفقات و الميزانية التي ينبغي أن تكون متاحة للمناقشة العامة ، و هي تقاليد يلزمها الوقت الكافي لتؤسس لنفسها .

أما قوات الأمن الداخلي فكانت القبضة الحديدية التي ضرب بها النظام بقوة معارضيها ، وتحولت إلى أداة قمع المتظاهرين بعد الثورة ، من الشرطة و الحرس الوطني ، قوات التدخل ، الحرس الرئاسي و الشرطة القضائية (الأخيرة تابعة لوزارة العدل لكن تشرف عليها وزارة الداخلية) تتسم بالتعقيد و السرية الشديدة⁽²⁾ ، فهي كاتمة أسرار النظام إذا تعلق الأمر بالمعتقلين السياسيين ، و ملفات التعذيب في حق المناوئين للنظام ، الذين أبعادوا عن الوطن قسراً أو انتهى بهم الأمر في غياب السجون ، فما انفك هذا الأمر يطبع مناخ الريبة و انعدام الثقة بين هذه الأجهزة و جمهور المواطنين الذي ينظر لهم باحتقار كرمز للنظام السابق .

أولى خطوات الإصلاح مست إلغاء الشرطة السياسية ودمجها مع الشرطة العادية تلافياً للانتقام في مرحلة ما بعد التأسيس للنظام الانتقالي ، كما طلبت وزارة الداخلية في العهد الجديد استشارة مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة للقيام بدراسة حول

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي مستهدفة ، نتيجة غياب الضمانات التشريعية والقانونية لعمل المنخرط في الأجهزة الأمنية بعد اندلاع الصراع المسلح .

- إقصاء العناصر الأمنية التي كانت تعمل في أجهزة الأمن السري في الداخل كالمباحث العامة والأمن السياسي الخارجي و المخابرات ، ما خلق فراغا معلوماتيا واستخباراتيا كبيرا ، أثر سلبا على جمع المعلومات و التحريات و اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية⁽¹⁾.

فكانت النتيجة أن انهارت الدولة المتشظية أصلا عقب اندلاع المواجهات المسلحة منذ ماي 2014 الهادفة للسيطرة على قطاع الأمن في المرحلة الانتقالية ، بدل السعي لإصلاحه ، لكسب رهان بناء الدول وتحقيق الانسجام المجتمعي و الهياتي ، حيث أقحم النظام السياسي الناشئ في مواجهات مسلحة مفتوحة كان في غنى عنها ، في ظل ضعف وعدم استكمال عملية نزع السلاح و التسريح أو إعادة الدمج في مؤسسات الدولة المسلحة للكتائب الثورية ، و تعتبر تلك العملية أساسية في إنجاح مسارات دعم القطاع الأمني وإرساء الديمقراطية .

ب- واقع القطاع الأمني في الجزائر والمغرب

تمثل الجزائر والمغرب حجرا الارتكاز الأساسيتين في المنطقة المغربية ، بحكم الثقل السياسي والاقتصادي الذي يحوز عليه كل منهما ، في الوقت الذي لم تشهد الدولتان ربيعا مغاربيا من شاكلة ما مس جيرانهما الشرقيين تونس وليبيا ، لكن ذلك لم يثن طرح قضايا القضاء على الفساد ومحاربه ، تكريس الشفافية وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة لتفرض نفسها على الساحة أكثر من أي وقت مضى .

أما الجزائر فيمثل القطاع الأمني من الأجهزة العسكرية و حتى شبه العسكرية سليل جيش التحرير الوطني الذي خاض أشرس حروب القرن العشرين ضد

الإرهاب العابر للأوطان إلى حروب عصابات⁽¹⁾ ، تقودها القاعدة ونظيراتها ، كما غير التدخل العسكري مختلف المعطيات الجيوسياسية والتراجع التدريجي لليبيا من قوة إقليمية رائدة ، إلى الدولة التي تشهد استقطابا قريبا و جهويا حادا ، ما فتح المجال أمام سيناريوهات معقدة خاصة على الصعيد الأمني مثل :

- خسر قطاع الأمن المتشظي ما تبقى من تماسكه المؤسسي عقب رحيل القذافي ، الذي تعرض لعملية تفتيت إلى شبكات موازية على أساس المحسوبية و الولاءات الشخصية .

• عدم الاهتمام الجدي للاستفادة من الثوار ودمجهم كأفراد في جهاز الشرطة ، بل تم إنشاء أجسام موازية تحت مسميات عدة (اللجان الأمنية ، فرق ، سرايا إسناد ...) أخذت تمارس اختصاصات الجهاز الأمني دون تنسيق مع الإدارات الأمنية الرسمية⁽²⁾ ، ورغم لجوء المجلس الانتقالي إلى تأسيس "اللجنة الأمنية العليا" ديسمبر 2011 استجابة لواقع ما بعد الانتفاضة ، غير أن الثوار رفضوا إشراف وزارة الداخلية عليها مع أن اللجنة تابعة لنفس الوزارة⁽³⁾ ، ويعزى ذلك للافتقار لإطار قانوني شامل يحدد المسؤوليات والصلاحيات ، كما يضبط المساءلة والرقابة للقيام بالمهام الموكلة بانسجام .

- عدم القدرة على تلافي الصدمات القبلية نتيجة تصفية الحسابات و الانتقام ، حيث وجد الكثير أنفسهم و عائلاتهم و قبائلهم

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

من إنهاء مهام أكثر من عشرة جنرالات رفيعي المستوى عملوا تحت إمرته .

فدائرة الاستعلام و الأمن تمثل وريثة وزارة الذخائر و الاتصالات العامة التي أنشأت في سبتمبر 1958 إبان حرب التحرير الجزائرية⁽²⁾ ، لتتحول إلى قوة الأمن الداخلي الأساسية في البلاد لا سيما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة منتصف ستينات القرن الماضي بقيادة قائد الأركان آنذاك الطاهر زبيري ، و قد نجح الجنرال توفيق بمؤسسته على امتداد ربع قرن بالتسلل الهادئ إلى مختلف الأجهزة المدنية و الحزبية لقمع المعارضة و كان الحدث الأبرز توقيف المسار الانتخابي مطلع تسعينات القرن الماضي لتجنب فوز ساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الثاني ، و هو ما أدخل الجزائر في هوة سحيقة من العنف و العنف المضاد ، عنف النظام و عنف الجبهة .

و إذا تأملنا جوهر هذه الإصلاحات لا يمكن أن تؤثر على قوة الجيش و جهاز الأمن ، في الوقت الذي استبدل مسؤول متفان بتلميذه اللواء عثمان بشير "طرطاق" ، و يفسرها البعض على أنها فصل من شقاق تشهده السلطة بين جهاز الأمن و الدوائر المقربة من الرئيس بوتفليقة ، في ظل تدهور صحته و طرح سيناريو الخليفة .

ففي ظل تفاقم عدم الاستقرار إقليميا في تونس و ليبيا و زيادة معدلات السخط في الجنوب مع المخاطر المتدفقة من ساحل الأزمات ، لا يمكن أن تقامر الجزائر بقوة جهازها الأمني ، الذي في ظل هشاشة المؤسسات الأخرى السياسية ، الحزبية و الاجتماعية يبقى هو محافظا على تماسكه ، و إلا قاد ذلك إلى انهيار النظام و الدولة معا و حتى المنطقة ككل ، حيث يعترف الخاص و العام بفضل الجيش الجزائري في عدم تحول المنطقة لمنطقة انكفاء استراتيجي للخلايا النائمة للإرهاب العابر للأوطان .

و يبدو التفوق الواضح للجزائر في حجم الإنفاق و القدرات العسكرية ، التي تبقى المرشحة للوقوف في

الاستعمار الفرنسي الذي عمر طويلا ، وقد كان لهذه الشرعية المزدوجة تاريخية و ثورية أن أكسبت المؤسسة احترامها لدى الأوساط السياسية و الجماهيرية التي ما انفكت تنظر إليه نظرة حامي الحمى و مهندس الدولة القومية بعد الاستقلال السياسي ، ليخوض حربا ضروسا ضد التطرف الإرهاب أكسبته خبرة معترفا بها إقليميا و دوليا ، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضفي مصداقية على الأطروحات الجزائرية فيما يتعلق بأهمية التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب ، لكن ذلك لا ينفي أن المؤسسة العسكرية كانت ولا زالت الفاعل الأبرز في هندسة التوازنات الكبرى داخل المجتمع .

و قد تحدد الدور السياسي لقيادة الأركان منذ عهد الرئيس هواري بومدين مع ظهور فرع "الأمن العسكري" الذي لعب دوره كصانع للرؤساء ، و الذي ما فتأ يتدخل عند كل استحقاق سياسي لتثبيت نظام الحكم ، انتهت باستيلاء أجهزة الأمن و الجيش على السلطة في جانفي 1992 ، عقب فوز الأحزاب الإسلامية في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية ، لمنع الانتصار المتوقع في الجولة الثانية .

و مع إدراك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بوجود سلطتين داخل الدولة : سلطة حقيقية هي سلطة الجيش و سلطة شكلية هي سلطة الرئاسة و الحكومة فقد خاض صراعا مع الجيش لإحداث توازن بين السلطتين ، وقد نجح نسبيا في ذلك من خلال : توليه منصب وزير الدفاع ، التحكم في ميزانية الجيش و التسليح و تحقيق المصالحة الوطنية ، منحه ذلك مشروعية سياسية عدا على تلك العسكرية التي كان يتمتع بها⁽¹⁾ .

باشر مسلسل إصلاحاته التي مست القطاع الأمني بإنهاء مهام مدير جهاز المخابرات المعروف بدائرة الاستعلام و الأمن (DRS) الجنرال محمد مدين "توفيق" الذي يشغل الوظيفة الأهم في النظام السياسي الجزائري ، بعد أيام

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

و في الأفق المنظور يمكن أن نرى جيل جديد و نخب عسكرية تطمح إلى بناء دور مهني للجيش في علاقته بالدولة والمجتمع .

بينما المغرب الأقصى و في ظل نجاحه في تلافي ربيع مغربي ، فقد كان من الدول السباقة مغاربا وعربيا للمباشرة بإصلاحات مست قطاع الأمن و العدالة الانتقالية كخطوة إجرائية لا غنى عنها للتصالح مع الماضي و طي الصفحات الدامية الناجمة عن انتهاكات للحقوق و الحريات و اختراقات للأمن المجتمعي .

البداية كانت مع إقرار هيئة "الإنصاف و المصالحة" 2004 ، التي أوكل لها رسميا الاضطلاع بالأدوار التالية⁽⁴⁾ :

- التحقيق في انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان .
- كشف الحقائق عن مختلف الانتهاكات .
- تقديم التعويضات للضحايا و عائلاتهم .
- الحرص على صياغة توصيات لتفادي تكرار ما حدث مستقبلا .

و في تقريرها النهائي الذي قدمته الهيئة للملك محمد السادس بعد دراسة آلاف الشكاوى لضحايا انتهاكات قوات الأمن ، قدمت جملة من التوصيات ذات أهمية بالغة لحوكمة قطاع الأمن ، تقتضي⁽⁵⁾ :

- بلورة سياسة عمومية للأمن الوطني .
- تحديد الإطار القانوني لصيرورة عمل القطاع و الضوابط المؤسسية لاتخاذ القرار ، بما يعني فرض رقابة على نشاطه و قراراته .
- إجبار الحكومة على إبلاغ عموم المواطنين و البرلمان بأي حدث يتطلب تدخل قوات الأمن

الصف الأول للعب الأدوار الإقليمية الأولى ، فمن حيث تعداد القوات العسكرية قدرت بحوالي 147 ألف عسكري جزائري ، 76 ألف في ليبيا و 15870 فيما يخص موريتانيا ، ففي دول الساحل مثلا تبدو القدرات ضعيفة بالنظر لما هو منتظر منها أن تجابه من تحديات علاوة على ضعف التأطير و رداءة الوسائل ، ثم غياب الحافز عن شروط الالتحاق بهذا النوع من الوظائف⁽¹⁾ .

بينما لم تتعد الميزانية في دولة مالي على سبيل المثال للعام 2009 ، 180 مليون دولار ، في حين فاقت 5,3 مليار دولار للجارة الجزائر ، لتكون مطلع جانفي 2014 مقدره بـ 20 مليار دولار ، و قد أهلت هذه المعطيات الجزائر لاحتلال المركز الأول مغاربا ، الثاني إفريقيا (بعد جنوب إفريقيا) و التاسع عالميا من حيث حجم ميزانية الدفاع⁽²⁾ ، بالمحصلة يبدو هذا الحشد العسكري الكثيف ، اندفاعا إقليميا ، بما يعني زيادة الأعباء ، لكن يستحق الدور الإقليمي أن تقدم الدول التضحيات لأجله و يبدو مغزى تسليح الجزائر استجابة لعاملين⁽³⁾ :

- تحديث و تجديد المعدات العسكرية حتى تبقى على أهبة الاستعداد ضد أي تهديد حقيقي أو محتمل .
- السعي للتزود بنظم تكنولوجية لمراقبة كل تحرك على الحدود ، و يمثل هذا أعقد عقد تسليح تبرمه الجزائر من حيث حجمه المالي .
- كسر الحظر المفروض على التسليح الجزائري نتاج الأزمة الداخلية تسعينات القرن الماضي ، بما يسمح للجيش بالتحديث و الاحترافية في مجال التكوين و تقنيات القتال استجابة للتهديدات الجديدة و انهاء الحظر الغربي المفروض عليها في مجال التسليح .

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

• عسكريا : في ذات السنة يمنح الرئيس السابق بوش الابن المغرب صفة الحليف الاستراتيجي لأمريكا خارج الناتو ، و بإضافة المغرب يصل عدد الدول التي تتمتع بهذا الوضع التحالفي المميز على الصعيد العالمي إلى أربعة عشر دولة⁽²⁾ .

رغم أن نفس الصفة لم تمنح للجزائر ، التي قد تكون محتفظة بمقاربة أمنية قومية مستقلة ، و الصفة تقتضي منح تسهيلات عسكرية ، ففي النصف الأول من التسعينات كان المغرب المستفيد الأكبر من تصدير فائض السلاح الأمريكي (طائرات حربية ، دبابات و معدات مختلفة) بيعت بأسعار منخفضة لحلفاء أمريكا عبر العالم ، محققا تفوقا على الجارة الجزائر بترسانة روسية أقل حداثة .

ت- واقع القطاع الأمني في موريتانيا

كشف الربيع العربي بصورة مثيرة مدى الغضب الشعبي تجاه قوى الشرطة و أجهزة الأمن الداخلي التي حافظت على الأنظمة الاستبدادية و حكومات الحزب الواحد ، أو الحكومات غير التمثيلية .

أما موريتانيا مع الدور الذي لعبه الأسلاف الشناقطة كأبرز دعاة القارة الإفريقية الذين أوصلوا الدين الإسلامي إلى أدغال التخوم القصية للقارة السمراء ، حيث ظلوا حتى الحرب العالمية الثانية أبرز حملة الدعوة الإسلامية في المنطقة⁽³⁾ ، فتعيش هي الأخرى على وقع الهوية غير المنسجمة بين المكونين العربي و الزنجي وضمن المكون العربي نفسه ، الذي يضم شريحتي البيضان و الحراطين ، و هم مجموعة هجينة ذات أصول زنجية و ثقافة عربية ، فباتت مشكلات الهوية في ظل التهميش السياسي و الاجتماعي مبررا لانفصال الزنوج عن

و قد اكتسبت هذه الحركة زخما قويا مغربيا و إقليميا ، لكن تبقى المعضلة الأساسية أن الحركة لم تكن شاملة لكل الانتهاكات بل كانت انتقائية حال سياسات الإصلاح العربية التي يسكنها هاجس التقدم في الإصلاحات مرحليا و ليس دفعة واحدة ، خشية اختلال التوازنات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية التي أقامها النظام القومي بمشقة منذ عقود .

و يشمل قطاع الأمن في المغرب مؤسسات عسكرية و أخرى شبه عسكرية هي قانونية مكلفة بتطبيق القانون على رأسها السلطة القضائية ، إدارة السجون و المصالح المكلفة بالتحقيق و المتابعة .

علاوة على : القوات المسلحة الملكية ، الدرك الملكي ، الحرس الملكي ، الإدارة العامة للأمن الوطني ، المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ، المديرية العامة للدراسات و المستندات ، الاستعلامات العامة ، مديرية أمن القصور الملكية ، القوات المساعدة و شركات الأمن الخاصة .

و مع أن أغلب الدول المغربية انخرطت في مبادرات تعاونية إقليمية و تحالفات إستراتيجية مع قوى غربية ، إلا أنها فهمت من إصلاح القطاع الأمني تحديث أجهزتها القمعية داخليا و التودد للغرب تحديدا المغرب الأقصى بدعوى مكافحة الإرهاب خارجيا ، ما انعكس على إفراغ المعطى من محتواه بدفعه ليركز على الجوانب التقنية ، رغم أن التغيرات المجتمعية المعاصرة تدفع به ليتحول إلى مطلب و ضرورة شعبية لا مساومة حولها .

فالمغرب من جهته استفاد من العلاقات التقليدية مع أمريكا على الصعيدين الاقتصادي و العسكري الاستراتيجي⁽¹⁾ :

• اقتصاديا : بالتوقيع على اتفاقية التبادل الحر مارس 2004 ، ليكون ثالث بلد عربي بعد الأردن والبحرين .

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي
ظاهرة الانقلابات العسكرية ، التي قضت على أي طموح للإصلاح الشامل .

5- تحديات الإصلاح و متلازمة صياغة عقد اجتماعي جديد

في الغرب يتوقف نجاح التحولات الديمقراطية على إقامة رقابة مدنية منتخبة و فعالة على القوات المسلحة و المؤسسات الأمنية ، لتتحول من أدوات لحماية الأنظمة القمعية إلى لعب أدوار و تقديم خدمات وطنية بمهنية و احترافية ، في الوقت الذي بقي القطاع الأمني المغربي علبه سوداء مغلقة يصعب الحصول على خريطة توضيحية دقيقة لهيكله⁽¹⁾ ، فالمؤسسة الأمنية شأن غيرها من المؤسسات الحكومية تحتكم لأطر قانونية دستورية على الأقل من الناحية النظرية .

فإعادة تشديد هذه الحكومات على محاربة الإرهاب ، فاقم أنماط قديمة من السلوكيات العنيفة وإفلات قطاع الأمن من العقاب ، ما يعزز مقاومته للإصلاح ، في حين يدفع المواطنين إلى قبول عودة الممارسات السلطوية ، إذ تعتمد الشرعية السياسية لحكومات ما بعد المرحلة الانتقالية في الدول القوية بصورة متزايدة على وعودها بتوفير الاستقرار للمواطنين الذين ينظرون إلى ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب والفوضى الاجتماعية باعتبارها هموماً أكثر إلحاحاً من غياب الديمقراطية⁽²⁾ ، أو سيادة القانون أو حقوق الإنسان ما يجعلهم يذعنون إلى تجدد الممارسات الاستبدادية .

فإعادة تشديد هذه الحكومات على محاربة الإرهاب ، فاقم أنماط قديمة من السلوكيات العنيفة وإفلات قطاع الأمن من العقاب ، ما يعزز مقاومته للإصلاح ، في حين يدفع المواطنين إلى قبول عودة الممارسات السلطوية ، إذ تعتمد الشرعية السياسية لحكومات ما بعد المرحلة الانتقالية في الدول القوية بصورة متزايدة على وعودها بتوفير الاستقرار للمواطنين الذين ينظرون إلى ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب والفوضى الاجتماعية باعتبارها هموماً أكثر إلحاحاً من غياب الديمقراطية⁽³⁾ ، أو سيادة القانون أو حقوق الإنسان ما يجعلهم يذعنون إلى تجدد الممارسات الاستبدادية .

فسوء إدارة القطاع الأمني يؤدي إلى إفلات الأمن من قبضة الدولة ، فيسعى الأفراد للحصول عليه بطرق مختلفة غير قانونية و مقوضة لهيئة الدولة ، حيث عادة ما ينتج عن غياب الدولة في القطاع الأمني انتشار الأسلحة في المجتمع ، مما يزيد معدلات الجريمة فيه و هو الحال المؤسف الذي يشهده الواقع المغربي ، في ظل توارد

فالفرد المغربي يدرك الأمن على أنه خدمة عامة تؤمنها الدولة لا تختلف عن الرعاية الصحية أو التعليم ، و يطالب مجموعهم بأجهزة أمن محترفة فعالة و شفافة تستجيب لحاجياتهم ، تخضع للقانون و قواعد حقوق الإنسان ، كما تستجيب لمتطلبات المساءلة عن أداء المهام

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

- تقريب الإدارة من المواطن لتلبية حاجاته و تحقيق الاستقرار السكاني منعا للتهميش والشعور بالإحباط .
- الرفع من مستوى الأداء الوظيفي للمؤسسات المحلية من خلال خلق آليات رقابية .

فلا أمن ولا تنمية ولا عدالة دون بناء نظام الجودة السياسية ، إذ أصبح من معايير تقييم جودة النظام السياسي درجة العقلانية السياسية ، فالنظام السياسي العقلاني هو الذي يضمن درجات عالية من العدالة الاجتماعية و السياسية من جهة ، و الاستقرار السياسي المزمّن من جهة أخرى بعيدا عن البرامج والمخططات الغربية .

و يبدو أن من أهم متطلبات التأسيس لنظام الجودة السياسية العمل على صياغة عقد اجتماعي جديد ، يحدد أوجه ارتباط المواطنة الفعالة بالوطن .

إلا أن تحديد المداخل الممكنة لإعادة بناء الشرعية في سياق أثر المحاكاة من ديناميات الحراك الاجتماعي العربي ، و تبقى أقوى الحركات المسببة للانتقال السلمي للسلطة تكمن في صياغة دستور ديمقراطي يعيد توزيع السلطة على قدر من التوازن والتكافؤ و الفعالية ، في ظل اشتداد حدة الاستقطاب السياسي ، الذي أدى في النهاية لتسييس عملية إصلاح القطاع الأمني ، و انهيار التوافق و الإجماع على أهدافها .

و مع وعينا بمحدودية الجانب المعياري القانوني في تحصيل التحولات المنشودة و حاجته الماسة للبعد الثقافي و القيمي ، إلا أن القسمة غير المتوازنة للسلطة في الدساتير إحدى أعقد الإشكاليات القانونية والسياسية في البلدان المعنية ، و لا يختلف اثنان على أن احتكار السلطة إلى جانب سوء توزيع الثروة ، ثنائية مدمرة أعاق كل إمكانيات التطور نحو الديمقراطية ، التنمية والعدالة لذلك باتت مسألة إعادة بناء السلطة في المجتمعات

و هو أمر يحدث عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف ، بما يعكس التقاعس عن توفير الخدمات الأساسية لهم ، ما يحرمها الحصول على اعتراف بشرعيتها منهم ، إذ تعد الدول هشة ، عندما تفتقر هيكلها إلى الإدارة و/أو القدرة السياسية على أداء الوظائف اللازمة للحد من الفقر و تحقيق التنمية و حماية أمن سكانها و حقوقهم الإنسانية⁽¹⁾ ، و في عرف الواقع المغربي السياسة هي التي تتبع الأمن وليس العكس كما يحدث في الوضع الطبيعي .

كما باتت مفاهيم التباين السلطوي ، التعقيد المؤسسي ، المواطنة الديمقراطية و العقلانية السياسية أهم مفاهيم نظام الجودة السياسية الذي ينصرف معناه إلى "بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال ، العقلانية والشفافية ، الديمقراطية المشاركة و حقوق الإنسان ، يؤمن بالتداول ، التعددية ، المحاسبة و الجزاء"⁽²⁾ ، ففي الوقت الذي تخضع ميزانيات كل القطاعات للنقاش و المساءلة في غرف البرلمان دون ميزانية القطاع الأمني يبقى مسألة إصلاحه معقدة نوعا ما .

حيث ترسيخ و إنعاش قيم الديمقراطية يمثل الضامن الوحيد لمستقبل و حياة أفضل من خلال مجموعة من الشروط و العمليات كما يلي⁽³⁾ :

- جعل فلسفة الحكم متمحورة حول منطلق أمن الإنسان ، بأجهزة أمنية تؤدي مهامها بمهنية واحترافية .
- التأسيس لديمقراطية مشاركة بتشجيع بناء مجتمع مدني ناضج و مبادر وطنيا و محليا .
- تعزيز مبدأ المحاسبة كقيمة أساسية للحكم لتحقيق الفعالية و العقلانية .

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

حيث لم تقترب دول الربيع العربي فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني مما حققته التجارب الرائدة في جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، باستثناء بعض التطورات الإيجابية في الحالة التونسية ، وتشمل هذه النواحي الرقابة المدنية الفعالة ، و التدابير المرتبطة بالشفافية ، و الترقية على أساس الجدارة وليس الأقدمية ، حيث يواجه مفهوم المساءلة بشكل خاص مقاومة شرسة .

فالإصلاح عملية متخصصة تتم من أعلى إلى أسفل ، من حيث التصميم المؤسسي وصنع السياسات وضمان الامتثال والحاجة لبناء الثقة وتعزيز الشرعية ، كما تعكس متطلبات الإصلاح وضروراته خصوصية الواقع الثقافي والسياسي ، بما يسمح بمقارنة حاجيات المواطنين في مجال الأمن مع قدرات الدولة وإمكاناتها ، في الوقت الذي ما فتأت الشعوب المغربية تنظر للشرطة و مختلف الأجهزة الأمنية كأدوات لضمان و تحقيق أمنها ، كما تضمن مؤسسات الدولة الأخرى الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات المادية والمعنوية .

في ظل معوقات خارجية من قبيل محدودية الدعم الإقليمي من الدول الديمقراطية -أو الدول المؤيدة للتحوّل الديمقراطي- لقوى التغيير ، مع قوة وشراسة الدعم الإقليمي من الأنظمة المؤيدة للاستبداد للقوى المعادية للإصلاح ، فالأنظمة المؤيدة للاستبداد ترى في عمليات إصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية و الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة و التحوّل الديمقراطي - بشكل عام- تهديدا مباشرا لها ، في ظل تجاذبات لعبة المصالح في المنطقة المغربية بين القوى الكبرى التقليدية في مقدمتها فرنسا و الوم أ و تلك النامية الحديثة تحديدا الصين ، كما أن بعض الإجراءات الأمنية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها مفعولا عكسيا على ديمقراطية القطاع الأمني في الدول المغربية التي كان تلهث بكل ما أوتيت من قوة لدعم الحرب الأمريكية على

وإعادة توزيعها من أهم الأولويات ، ليس بإصلاحات تقنية شكلية ، إنما عن طريق هندسة دستورية جديدة تقيم توازنات من شأنها الاستدلال على سلامة المناخ التفاعلي بين الدولة و المجتمع .

ونشير إلى أن خبرات تجارب الانتقال الناجحة في العالم تقدم أكثر من دليل على حقيقة التلازم بين بناء الدساتير بالتوافق و ديمقراطية المؤسسات ، ففي دول أمريكا الجنوبية لعبت قاعدة التحالفات دورا استراتيجيا في صياغة جيل جديد من الدساتير ، شكلت في عمومها جسرا لا مناص منه لابنثاق مؤسسات سياسية تحظى بقدر من الثقة و تساهم في تمثيل المواطنين و التعبير عن تطلعاتهم⁽¹⁾ ، و لعل الأمر نفسه يتجه ليحصل في إفريقيا في واقع ما بعد الصراعات الذي ميزه عهد الإصلاحات الكبرى دستورية ، قانونية ومؤسسية ، لأن التجارب أفادتنا أنه لا تنمية ، لا أمن و لا استقرار في ظل هشاشة سياسية و بنى دولانية منهكة ، إذ أن تشييد مفهوم الدولة و إنعاش ميثاق العقد الاجتماعي بين الدولة و المجتمع كفيل وحده بأن يلعب دور صمام الأمان لامتصاص تواتر أزمات المنطقة .

و تبدو مسألة هندسة عقد اجتماعي جديد رهينة بأهم المعضلات في المنطقة و هي انعدام العدالة التوزيعية انعكاسا لضعف فلسفة المواطنة ، فظهور تيارات قوية معادية لعملية إصلاح داخل المنظومة الأمنية ، لأسباب بعضها متعلق بالعميقة الأمنية ، وبعضها اجتماعي نفسي ، وبعضها مصلي نفعي ، ثم قيام هذه التيارات بعرقلة أو إفساد العملية من الداخل ، فبعض صانعي السياسات في وزارات الداخلية العربية ينظرون إلى عملية الإصلاح على أنها مجرد تعزيز للقدرات المادية والميزانيات الخاصة بالمؤسسات التابعة لهم ، وهذا يعكس خصوصية النظم السلطوية التي بحكم توازناتها و سريتها تخلق جيوبا مقاومة داخل أجهزتها لما تحاول الشروع في بعض الإصلاحات .

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي الإزهاب ، فكان صعبا خلق موازنة بين حقوق الإنسان و الأمن الوطني في المنطقة .
خاتمة :

و قد اتجهت الدول المغربية في مجملها سواء مست بربيع عربي أم لا لتبني مبادرات لإصلاح القطاع الأمني للتلاؤم مع التغييرات الحاصلة داخليا ، إقليميا و دوليا ، بهدف تفادي تكرار انتهاكات حقوق الإنسان و ضمان الاستعمال الفعال للمال العام كاتجاه لترشيد النفقات و خلق موازنة بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية السياسية ، إذ يمثل الفساد المعضلة الحقيقية في وجه إصلاح هذه الأجهزة وفرض الرقابة عليها .

و في الوقت الذي تعيش تونس مرحلة انتقالية للترويض الديمقراطي للأجهزة الأمنية ، تسعى ليبيا لبناء قطاعها الأمني و ليس إصلاحه ، أما المغرب فيشهد تطورا إصلاحيا لمنظومته الأمنية قد تكون الرائدة مغاربا مقابل الجزائر و إن كان بخطوات أقل تواضعا ، في حين تكابد موريتانيا حالة الهشاشة المزمنة مؤسساتيا و أمنيا ، ما جعلها تعتمد على الجيش دون الشرطة .

و اعتمادا عما سبق نستنتج أن العملية في المنطقة المغربية مسار سياسي شديد التعقيد ، يتأثر بسلسلة من الأطراف الفاعلة و القوى المحركة الداخلية و الخارجية ، في ظل سياق سياسي غير مستقر وحافل بالنزاعات ، ما جعل إصلاح القطاع الأمني يتطلب اهتماما ملحا و عاجلا إذ هو قاعدة و درعا لحماية الديمقراطية الناشئة .

الهوامش :

(¹) Joseph Vitalis , "La réforme du secteur de sécurité en Afrique : contrôle démocratique de la force publique et adaptation aux réalités du continent" , *Afrique contemporaine* , N°209 , Printemps 2004 , p 66 .

(2) كانت هيئة الأمم المتحدة أول من أثار المصطلح عام 1994 ، ثم الوزير البريطاني كارل شورت (Carl Short) .
(3) صلاح حافظ و آخرون ، المؤسسة الأمنية (الشرطة) في مصر و تحديات الإصلاح ، المؤتمر المصري من ملفات الإصلاح المؤسسي ، على الرابط التالي : (2017/05/15)

<http://www.hadaracenter.com/pdf>

(⁴) Heiner Hanggi , *Conceptualising Security Sector Reform and reconstruction* , p 01 .

(5) عمر عاشور ، قطاع الأمن بدول الربيع.. لماذا تعذر الإصلاح؟ مقال رأي على صفحة الجزيرة نت ، على الرابط التالي : (2017/05/15)

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/12/1>

(⁶) يوسف محمد الصواني ، "التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن" ، *المستقبل العربي* ، العدد 416 ، تشرين الأول/ أكتوبر 2013 ، ص 21 .

(⁷) عبد النور بن عنتر ، "إصلاح القطاع الأمني : ضرورة ديمقراطية" ، نشرة مجموعة الخبراء المغاربة ، عدد 08 ، ص 03 .

(⁸) Heiner Hanggi , op.cit , p 05 .

(⁹) دونالد جيه بلانتي ، *تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية* ، معهد السلام الأمريكي ، تقرير خاص رقم 317 ، سبتمبر 2012 ، ص 01 .

(10) براردي نعيمة ، "الشرطة الجوية : مفهومها ، أهدافها و تطبيقاتها" ، *فكر و مجتمع* ، العدد الرابع عشر ، أكتوبر 2012 ، ص ص 37-39 .

(11) دونالد جيه بلانتي ، مرجع سابق ، ص ص 03-04 .

(12) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 04 .

(13) إيكاترينا ستيبانوفا ، "الإزهاب و التطرف" ، في :

جرايمي هيرد ، *القوى العظمى و الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي و العشرين* : رؤى متنافسة للنظام الدولي

- إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي
- (25) عاشور شوايل ، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا : واقع ورؤية ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية ، برعاية مركز كارنيجي الشرق الأوسط (بيروت) ، 22-23 جانفي 2014 ، ص 05 .
- (26) أحمد إدريس ، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي" ، نشرة مجموعة الخبراء المغاربة ، عدد 06 ، سبتمبر 2011 ، ص 01 .
- (27) عاشور شوايل ، المرجع نفسه ، ص 06 .
- (28) يزيد صايغ ، الدول المتداعية : إصلاح قطاع الأمن في ليبيا واليمن ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط ، جوان 2015 ، ص 18 .
- (29) عاشور شوايل ، مرجع سابق ، ص 06 .
- (30) زباني صالح ، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغربية : من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية" ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 03 ، جويلية 2012 .
- (31) دالية غانم يزك ، جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقت مضى على الرغم من التغيرات ، مقال تحليلي ، مركز كارنيجي الشرق الأوسط ، على الرابط التالي : (2017/05/12)
- carnegie-mec.org/2015/09/17/ar-pub-61417
- (32) Antonin Tisseron , "Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 , pp 103/104 .
- (33) Laurence Aida Ammour , "Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel : Algeria's pivotal ambivalence" , **Africa security brief** , N°18 , February 2012 , p 06 .
- (34) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي (الجزائر : دبي) : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، (2013) ، ص ص 72-73 .
- (14) يوسف محمد الصواني ، مرجع سابق ، ص 29 .
- (15) امحمد برقوق ، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد : مقارنة في الحسبة الديمقراطية" ، العالم الاستراتيجي ، العدد 08 ، جانفي 2009 ، ص 03 .
- (16) Nathaniel D Danjibo , "The aftermath of the Arab spring and its implication for peace and development in the Sahel and sub-Saharan Africa" , **Strategic review for southern Africa** , Vol 35 , N°2 , November 2013 , p 17 .
- (17) Samuel Issacharoff , "Constitutionalizing democracy in fractured societies" , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Fall 2004 , p 74 .
- (18) عبد الإله بلقزيز وآخرون ، الطائفية والتسامح و العدالة الانتقالية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013) ، ص ص 164-165 .
- (19) المرجع نفسه ، ص 172 .
- (20) زباني صالح ، بن سعيد مراد ، "الإخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر" ، مجلة المفكر ، العدد الثاني عشر ، أكتوبر 2015 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 57 .
- (21) سلام كوكبي و بسمة قضماني ، "الجيش ، الشعوب والحكام المتسلطون" ، القبس ، مارس 2011 (العدد 3) السنة الخامسة ، ص 7 .
- (22) كويران هانلون ، إصلاح القطاع الأمني في تونس : عام بعد ثورة الياسمين ، تقرير خاص رقم 304 ، معهد السلام الأمريكي ، مارس 2016 ، ص 3 .
- (23) المرجع نفسه ، ص 04 .
- (24) كويران هانلون ، مرجع سابق ، ص 5 .

إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي

المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 ، ص

89 .

(43) زباني صالح ، تحديات إصلاح القطاع الأمني في

المنطقة المغربية : من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية

، مرجع سابق .

(44) التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 : التغلب

على الهشاشة في إفريقيا : صياغة نهج أوروبي جديد ،

مركز روبرت شوومان للدراسات المتقدمة ، المعهد الجامعي

الأوروبي سان دومينيكو دي فيسولي ، 2009 ، ص 16 .

(45) امحمد برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة

الجديدة ، على الرابط التالي : (2014/03/24)

<http://www.politics->

[ar.com/ar/index.php/cours-مفاهيم-في-السياسة-](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/cours-مفاهيم-في-السياسة-)

[index.1.htm](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/cours-مفاهيم-في-السياسة-مقارنة-الجديدة/)

(46) المرجع نفسه .

(47) أحمد مالكي ، "متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة و

السلطة في بلاد المغرب" ، نشرية مجموعة الخبراء

المغاربة ، عدد 08 ، سبتمبر 2012 ، ص 01

(35) هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب : نقطة

انطلاق لإصلاح قطاع الأمن ، مركز جنيف للرقابة

الديمقراطية على القوات المسلحة ، 2009 .

(36) المرجع نفسه .

(37) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري

: الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي ، مرجع سابق ، ص ص

71-70 .

(38) هذه الدول هي : أستراليا ، الأرجنتين ، البحرين ،

مصر ، إسرائيل ، اليابان ، الأردن ، نيوزيلندا ، الفلبين ،

كوريا الجنوبية ، الكويت ، تايلاند وباكستان .

(39) الحسين الشيخ العلوي ، تجمع الساحل الخماسي :

تنسيق في ظل التعقيدات ، على الرابط التالي :

(2015/01/10)

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20>

[14921988539708.htm](http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20)

(40) الحاج ولد إبراهيم ، أزمة مالي : انفجار الداخل و

تداعيات الإقليم ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 12

فبراير 2012 ، على الرابط التالي : (2013/02/14)

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20>

[122129582152916.htm](http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20)

(41) Laetitia Tran-Ngoc , "Monitoring de la stabilité

régionale dans le bassin sahélien et en Afrique de

l'ouest" , Note d'analyse du GRIP , Bruxelles , 12

octobre 2012 , p 14 .

(42) يزيد صايغ ، معضلات الإصلاح : ضبط الأمن في

المراحل الانتقالية في الدول العربية ، دراسة 30 مارس

2016 ، مركز كارنيغي الشرق الأوسط ، على الرابط التالي :

(2017/05/20)

<http://carnegie-mec.org/2016/03/30/ar-pub->

[63155luaghj](http://carnegie-mec.org/2016/03/30/ar-pub-)

